

التاريخ: ٢٠٠٤/٤/١٣
الإشارة: ث ن د/١٢٤/٨٣

السادة: بورصة عمان المحترمين
عمان - الأردن

ASSEMBLY DECISION - TRTR - ١٧/٤/٢٠٠٤

تحية وإحتراماً،
نرفق لكم طياً صورة عن محضر إجتماع الهيئة العامة السنوي
العادي المنعقد بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٥ والقرارات المتخذة فيه.

وأقبلوا فائق الإحترام،،،

نائب رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

بورصة عمان
الدائرة الإدارية
السديوان
١٤ نيسان ٢٠٠٤
الرقم المتسلسل
رقم الملف
الجهة المختصة

الدوار السابع - قرب الملكية الاردنية (مبنى المسافرين رقم ١) - تلفون : ٥٨١٣٤٢٢ - ٥٨١٣٤٢٥ الحجز : ٥٨١٣٤٢٧ - ٥٨١٣٤٢٨
فاكس : ٥٨١٣٤٤٩ صندوق بريد : ١٤٣٠٢٤ عمان ١١٨١٤ الأردن

7 th Circle - Near Royal Jordanian Terminal (1) - Tel. : 5813422 - 5813425 Reservation : 5813427 - 5813428
Fax : 5813449 P.O.Box : 143024 Amman 11814 Jordan - E-mail : titc@nets.com.jo

محضر إجتماع الهيئة العامة السنوي العادي لعام ٢٠٠٤

المنعقد بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٥

في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٤/٤/٥، وبناءً على الدعوة الموجهة للسادة مُساهمي شركة الثقة للنقل الدولي المُساهمة العامة المحدودة، عقدت الهيئة العامة إجتماعها السنوي العادي بمقر الشركة بحضور ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة، ومندوب مراقب عام الشركات السيد وليد القضاة، ومُدقق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٣ السيد عبد الرؤوف الغلاييني، ومندوبين عن الصحف والمجلات.

في بداية الجلسة، رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بالسادة الحضور، وقال:- " أعطي الكلمة للسيد وليد القضاة للإعلان عن قانونية الجلسة"، الذي بدوره قال:- "يسرني أن أشارك في إجتماع الهيئة العامة السنوي العادي لشركتكم، وأعلمكم بأنه يحضر الإجتماع (١١) مُساهماً من أصل (٢٨) مُساهماً يحملون أصالة (٢,٨١٥,٠٠٠) سهماً، ووكالة لاشيء، فيكون مجموع الأسهم الممثلة بالإجتماع (٢,٨١٥,٠٠٠) سهماً، وبنسبة حضور ٨١,٥ % من رأسمال الشركة البالغ (٣,٤٥٥,٢٠٠) ديناراً/ سهماً، كما ويحضر الإجتماع النصاب القانوني من أعضاء مجلس الإدارة، ومُدقق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٣، وأن الشركة قامت بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لعقد هذا الإجتماع من حيث إرسال الدعوات للمُساهمين، والإعلان عن موعد الإجتماع حسب الأصول".

وأضاف:- "وبناءً على ما تقدم، وسنداً لأحكام قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، أعلن للسادة المُساهمين أن النصاب قانوني، وأن الإجتماع قانوني، وأن القرارات التي ستصدر عنه قانونية، ومُلزمة لمجلس الإدارة ولجميع المُساهمين الذين يحضرون الإجتماع، والذين لم يحضروه أيضاً، وأطلب من السيد رئيس مجلس الإدارة إدارة الجلسة، وتعيين كاتباً لها ومُراقبين إثنين".





ترأس السيد عوض النل الجلسة مُرحباً بالسادة الحضور، وبمندوب مُراقب عام الشركات ولید القضاء و زميله السيد غسان ضميره، وأعلن عن تعيينه للسيد عيسى محمود كاتباً للجلسة، والسيدین فايز عبده ناصيف ويوسف محمد عمر مراقبين، وطلب الإنتقال لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وتمّ ما يلي:-

أولاً: تمّ تلاوة محضر إجتماع الهيئة العامة السابق المُنعقد بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٣، ولمّا لم يكن هنالك أية ملاحظات عليه، قررت الهيئة العامة المُصادقة عليه والإنتقال إلى البند الذي يليه.

ثانياً: أقترح السيد رئيس الجلسة دمج البندين (٢ و ٤) من جدول الأعمال لمناقشتها معاً، ووافقت الهيئة العامة على الإقتراح بالإجماع.

ثالثاً: أستمعت الهيئة العامة إلى تقرير مُدقق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٣ ولمّا لم يكن هنالك ملاحظات عليه، تمّ الإنتقال إلى البند الذي يليه.

رابعاً: أما بخصوص ما جاء في البندين (٢ و ٤) من تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام ٢٠٠٣، والبيانات المالية الختامية كما هي في ٣١/١٢/٢٠٠٣، وخطة الشركة المُستقبلية لعام ٢٠٠٤، فقد أعلن السيد رئيس الجلسة عن فتح باب المُناقشة لمن يرغب من السادة المُساهمين.

لم يتقدم أحد من المُساهمين بأية ملاحظة أو إستفسار، وفي مُداخلة للسيد ولید القضاء/ مندوب مُراقب عام الشركات قال:- "بالإشارة إلى ما ورد في محضر إجتماع الهيئة العامة العادي المُنعقد بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٣، يتبين أن عدداً من المُساهمين لم يقوموا بتسديد الأقساط المُترتبة عليهم حتى الآن، فماذا تمّ بشأن ذلك؟" وفي ردٍ للمدير العام أجاب:- " أنه وفقاً لتعليمات بيع الأوراق المالية بالمزاد العلني لسنة ٢٠٠٠ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، فإنه لا بدّ من إستصدار قرار قضائي قطعي قبل اللجوء إلى بيع أسهم المُساهمين المُتخلفين عن التسديد بالمزاد العلني."

وبهذا الخصوص، تمّ رفع دعوى ضد أحد كبار المُساهمين، وأتبعناها بدعوى أخرى ضدّ مُساهم آخر منذ سنتين تقريباً، ولا تزال القضيتان منظورتان أمام المحكمة المُختصة. لذلك، أثّرنا العمل على حلّ هذا الموضوع مع باقي المُساهمين المُتخلفين عن التسديد ودياً، وأطلب من السيد مندوب مُراقب عام الشركات التفضل بإثارة هذا الموضوع مع هيئة الأوراق المالية من خلال دائرة مُراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة لتعديل تعليمات البيع بالمزاد العلني المُشار إليها، وجعلها أكثر

١

٢

٣

سهولة ويسراً، بحيث تُساعد الشركات المُساهمة العامة على تحصيل أقساط المُساهمين المتخلفين عن التسديد."

وبعد البحث والمناقشة، أوصت الهيئة بالإجماع الكتابة إلى عطفة مراقب عام الشركات وهيئة الأوراق المالية للعمل على تعديل التعليمات الخاصة ببيع أسهم المُساهمين غير المُسددين بالمزاد العلني، وجعلها أكثر سهولة ويسراً للتحصيل، بدلاً من الإنتظار لحين إستصدار قرار قضائي قطعي، وفوضت مدير عام الشركة بذلك.

وبعد إقفال باب المناقشة، قررت الهيئة العامة بالإجماع المُصادقة على تقرير مجلس الإدارة، وعلى البيانات المالية والميزانية العمومية كما هي في ٢٠٠٣/١٢/٣١، وعلى الخطة المُستقبلية للشركة لعام ٢٠٠٤.

خامساً: قررت الهيئة العامة بالإجماع إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إبراء تاماً في حدود ما نص عليه القانون عن السنة المالية المُنتهية في ٢٠٠٣/١٢/٣١.

سادساً: تم ترشيح السادة المحاسبون القانونيون العرب مُدقي حسابات للشركة عن عام ٢٠٠٤، ولمّا لم يتقدم أحداً بترشيح نفسه أو غيره، أعلن مندوب مراقب عام الشركات عن فوزهم بالتركية، كما قررت الهيئة العامة تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وفي نهاية الجلسة، تحدث السيد رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة قائلاً: - " بإسمي شخصياً، وبإسم الهيئة العامة، أتوجه بالشكر والتقدير للسيد وليد القضاء مندوب مراقب عام الشركات وزميله السيد غسان ضمّره على مُشاركتهما لنا هذا الإجتماع، كما وأتوجه بالشكر والتقدير أيضاً إلى السيد مدير عام الشركة، و السادة العاملين فيها، على صدق إنتمائهم لهذه الشركة، وعملهم المُتواصل لخدمتها، وتحقيق أفضل النتائج، وإلى كل من سعادة رئيس مجلس إدارة بنك الأردن على وقوفه الدائم إلى جانب الشركة والعاملين فيها، ودعمه المادي والمعنوي لها في سبيل الحفاظ عليها وعلى إستمرارية عملها رغم كل الصعوبات، وكذلك الشكر والتقدير للسادة شركة إلبا هاوس على موقفها المُشرف الداعم للشركة منذ تأسيسها وحتى الآن، والله نسأل جَلّت وعَلّت قُدرته، أن يوفقنا لما فيه الخير والنجاح، أنه سَميع مُجيب الدعاء.

رئيس الجلسة
عوض القل

مندوب مراقب عام الشركات
وليد القضاء

مكتب الجلسة
عيسى محمود